المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16 et 17/04/2016

المسرح الحساني ودسترة الحسانية

■ شعار الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني

■ الحسين الشعبي رئيسا للجنة تحكيم الدورة

انطلقت أول أمس الخميس، بالمركب الثقافي بالداخلة، فعاليات الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني، تحت شعار "المسرح الحساني ودسترة الحسانية".

وتتميز الدورة السابعة للمهرجان، الذي تنظمه جمعية أنفاس للمسرح والثقافة، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووزارة الثقافة، وبدعم من السلطة المحلية والمجالس المنتخبة بجهة الداخلة وادي الذهب، بالانفتاح على القطر الموريتاني من خلال مشاركة مركز الدراسات الصحراوية "باطر" وجمعية المسرحيين الموريتانيين، وثلة من الصحفيين والإعلاميين.

وصنف القائمون على برنامج الدورة السابعة للمهرجان فقرات وفعاليات المهرجان إلى فئات اختارت الرجوع إلى الخيمة ورمزيتها التراثية ودلالاتها الثقافية والمعرفية ليضم المهرجان ثلاث خيام (الخيمة الأولى للاحتفالية، والثانية باسم خيمة طنجة، والثالثة باسم خيمة موريتانيا) تحتوي كل خيمة على عروض مسرحية وأنشطة ثقافية وفنية.

وقال رئيس جمعية أنفاس للمسرح والثقافة، سالم بلال، في كلمة الافتتاح، أن برمجة هذه الدورة تميزت بالبقوة من حيث عدد الأنشطة الثقافية، "ويبقى علينا الآن تنزيلها والعمل على إنجاحها"، مشيرا إلى أن إدارة المهرجان برمجت أنشطة فنية وثقافية إضافة إلى العروض المسرحية المشاركة.

وأضاف بلال أن إدارة المهرجان برمجت أيضا احتفاء بالمدرسة الاحتفالية، من خلال أنشطة متعددة تنسجم وتتناغم مع المدرسة الاحتفالية، من بينها قراءات شعرية من ديوان "زاد ناس" للشاعر محمد سالم بابا الرى، إيمانا من المهرجان بأهمية الشعر الحساني كمادة أدبية أصيلة، مشيرا إلى أنه في إطار التكوين في المسرح تمت برمجة ورشات تكوينية صباحية في إعداد الممثل من تاطير بشير اركي القادم من مدينة تاروودانت.

وشدد على أن إدارة المهرجان واعية بأهمية حضور الوفد الفني القادم من طنجة ، ولذلك خصصت له احتفالا بخيمة طنجة، ينم عن العلاقة الوطيدة بين شمال المغرب وجنوبه، وسيتم بخيمة طنجة افتتاح رواق الكتب المتخصصة التي أصدرها المركز الدولي للفرجة بطنجة.

وفي الإطار الثقافي نفسه، أكد رئيس الجمعية أنه، في إطار الاحتفال بخيمة موريتانيا، تمت برمجة تقديم وتوقيع كتاب "الأمل بثلاثة أبعاد - نصوص مسرحية حسانية" لمركز الدراسات الصحراوية "باطر"، مشيرا إلى أنه تمت برمجة لقاءات تواصلية مع الفنان الموريتاني السيد لمرابط ولد الزين، ومع باقي أعضاء الوفد الموريتاني من أجل التواصل المنشود بينهم وبين الجمهور المغربي في الأقاليم الجنوبية.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أكد مدير المهرجان توفيق شرف الدين، أن هذه الدورة تعرف مشاركة عدد من الفرق المسرحية الحسانية الناجحة، التي تتبارى على جوائز المهرجان، وفرق مسرحية وطنية وعربية وفعاليات فنية وثقافية من دول عربية إضافة الى برامج ثقافية وفنية متكاملة، تتضمن أنشطة ثقافية، وتنظيم ندوة ثقافية حول موضوع "المسرح الحساني والامتداد الإفريقي"، وحضور لرموز المسرح المغربي والعربي، وقراءة في كتب مسرحية صادرة حديثا، ولقاءات فنية، ومعارض، وسهرات تراثية محلية.

وأشار شرف الدين إلى أن هذه الدورة ستعرف مشاركة سبع فرق مسرحية تصنف ثلاثة منها خارج المسابقة، وهي مسرحية "الصعلوك" لفرقة أنفاس للمسرح والثقافة، ومسرحية "لافاش" لفرقة القنطرة من طنجة، ومسرحية "حبل غسيل" لجمعية المسرحيين الموريتانيين.

وسجل أن أربع فرق مسرحية تتنافس للظفر بجوائز المهرجان، وهي مسرحية "هوما من هوما" لفرقة أوتاد الركح، ومسرحية "بقايا زمن" لجمعية سيدات الصحراء، ومسرحية "ماسمعني الغالي" لفرقة الحشي، ومسرحية "لاكاسامار" لفرقة بروفا للفنون المشهدية، وذلك بتوجيه لجنة التحكيم برئاسة الحسين الشعبي، وعضوية كل من ميمونة السيد، وحجيبة ماء العينين، وميلود بوشايد، وباه النعمة.

وذكر بلاغ للجهة المنظمة، أن الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني، تعرف مشاركة عدد من الفرق المسرحية الحسانية الناجحة، التي ستتبارى على جوائز المهرجان.

ويعرف برنامج هذه الدورة أيضا، مشاركة فرق مسرحية وطنية وعربية وفعاليات فنية وثقافية من دول عربية إضافة إلى برامج ثقافية وفنية متكاملة، تتضمن أنشطة ثقافية، وندوة حول موضوع "المسرح الحساني والامتداد الإفريقي".

كما تشهد الدورة حضورا بارزا لرموز المسرح المغربي والعربي، وقراءة في كتب مسرحية صادرة حديثا، ولقاءات فنية، ومعارض، وسهرات تراثية محلية.

وأبرز المنظمون أن مهرجان الداخلة للمسرح الحساني، يتميز بتقديم ودراسة التراث الحساني، وله من الخصوصيات التراثية ما يميزه ويؤهله، كما يتناول المسرح الحساني كوافد من روافد الثقافة المغربية المتعددة، ودعامة أساسية لتفعيل دسترة الحسانية.

وتأتي مبادرة مهرجان الداخلة للمسرح الحساني، بجعل شعار الدورة السابعة حول تثمين دسترة الحسانية، لتكون نقطة التقاء وحوار بين الفنانين المسرحيين والصحفيين والأساتذة المتخصصين المشاركين في المهرجان والقادمين من داخل وخارج الوطن.

خيام أنفاس تسع الجميع

صنف القائمون على برنامج الدورة السابعة للمهرجان فقرات وفعاليات المهرجان إلى فئات اختارت الرجوع إلى الخيمة ورمزياتها التراثية ودلالاتها الثقافية والمعرفية ليضم المهرجان ثلاث خيام تحتوي كل خيمة على عروض مسرحية وأنشطة ثقافية وفنية ليتم الاحتفال بالتجربة الاحتفالية في اليوم الأول من خلال بيان الاحتفالية الذي يسنه الدكتور عبد الكريم برشيد ويقدمه في "خيمة الاحتفالية" اما المبدعون فيقدمون عرضهم الاحتفالي "الصعلوك" بأنفاسه الحسانية.

أما اليوم الثاني فهو يوم لـ"خيمة طنجة": خيمة للاحتفال بالاخوة في شمال المملكة بالمسرح القادم من مدينة طنجة وبمعرض المركز الدولي لدراسات الفرجة وتقديم التراث الشمالي للجمهور. ليخصص اليوم الثالث: "خيمة موريتانيا" كيوم للتواصل مع الأشقاء القادمين من بلد المليون شاعر وهو يوم لتقديم المسرحيين الموريتانيين للمسرح الموريتاني أمام الجمهور وحضور مركز الدراسات الصحراوية باطر وفاعليته في نفس اليوم الذي تعقد فيه ندوة المهرجان حول موضوع: "المسرح الحساني والامتداد الأفريقي" وفي ذلك إشارة إلى امتداد العلاقات التواصلية بين المغرب وموريتانيا والأمل في استمرار العلاقات الفنية والثقافية وتطويرها.

وفي كل خيمة من خيام البرنامج يوجد المسرح والكتاب والتواصل والأشكال التعبيرية الفرجوية، والتكوين في المسرح، والرقص والغناء، والمنافسة الشريفة على جوائز المهرجان، والبحث في أواصر التواصل الإنساني.

بمدينة الداخلة نصبت خيام أنفاس لتسع الجميع ولترحب بالضيوف والمشاركين.

برنامج يوم السبت:

صباح يومه السبت بقاعة الاجتماعات بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، لقاء مفتوح مع الوفد الموريتاني، تسيير" جودة الوالي ومحمد المختار الدهاء".

استئناف الورشات التكوينية: "إعداد الممثل" من تاطير الأستاذ "بشير إركي" (نشاط متزامن) بمركز التنمية البشرية، ندوة المهرجان حول موضوع "المسرح الحساني والإمتداد الافريقي" بقاعة الاجتماعات بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

في مساء اليوم نفسه، تقديم العرض المسرحي "حبل غسيل" لجمعية المسرحيين الموريتانيين مؤريتانيا، ومسرحية حسانية "لاكاسامار" لفرقة "بروفا للفنون المشهدية" بقاعة العروض. ثم حفل الاختتام، يشتمل على كلمات للجمعية المنظمة والشركاء، تلاوة توصيات ندوة المهرجان، وتوقيع اتفاقيات للعمل المشترك بين جمعية أنفاس للمسرح والثقافة وكل من جمعية القنطرة والمركز الدولي لدراسة الفرجة ومركز الدراسات الصحراوية الموريطاني وجمعية المسرحيين الموريتانيين وتقديم توصيات لجنة التحكيم وإعلان النتائج وتوزيع الجوائز.

أعضاء لجنة التحكيم

تتكون لجنة تحكيم الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني من الأساتذة الآتية أسماؤهم:

- الحسين الشعبي، كاتب وناقد مسرحي وصحفي؛ رئيسا
- باه النعمة، باحث في التراث الحساني؛ عضوا
- حجيبة ماء العينين، إعلامية؛ عضوة
- ميلود بوشايد، باحث في المسرح؛ عضوا
- ميمونة السيد، إعلامية وباحثة؛ عضوة

الصباح
يومية مغربية شاملة

تقدم خجول في حقوق الإنسان بالمغرب

تقرير الخارجية الأمريكية أكد استمرار الاعتقال التعسفي وانتهاك حرية الصحافة والتعبير

ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في لقاء سابق مع وفد حقوقي أمريكي

(عبد المجيد بزيوات)

توقف تقرير الخارجية الأمريكي حول حقوق الإنسان في العالم كالعادة عند النقط السلبية التي مازالت تسم الوضع الحقوقي في المغرب.

ووصف التقرير الذي قدمه جون كيري، كاتب الدولة الأمريكي في الخارجية، الوضع الحقوقي في المغرب قائلا إن "المشاكل ما زالت مستمرة"، مقللا من أهمية الجهود المتواصلة لتجاوز الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مؤكدا أن التقدم المسجل خجول جدا.

وأفاد التقرير أن أكثر المشاكل التي ظلت تثير الانتباه في هذا الصدد، هي الرشوة، واستمرار بعض الخروقات، مثل تفشي الفساد والتضييق على الحريات الفردية، وعدم تطبيق بعض الفصول المنصوص عليها في الدستور.

وسجل التقرير، استنادا إلى تقارير حقوقية مختلفة، استمرار ممارسات قوات الأمن لانتهاكات في أكثر من مناسبة، خاصة خلال فترات الاعتقال، مشيرا إلى تجاهل المؤسسات الأمنية للقانون، خصوصا في الشق المتعلق بظروف الاعتقال والاحتجاز.

وأوضح التقرير، استنادا إلى المرصد المغربي للسجون، أن المؤسسات السجنية لا تساير المعايير الدولية، وانتشار حالات الاكتظاظ والعنف والتحرش الجنسي وإيداع بعض المعتقلين السجون قبل محاكمتهم.

وانتقد تقرير الخارجية الأمريكية وضع القاصرين بمخافر الشرطة، واستغلالهم الجنسي خلال فترة الاعتقال الاحتياطي.

وبخصوص الحريات، سجل التقرير استهداف حرية التعبير والصحافة، من قبيل الاعتداء على الصحافيين ومحاكمتهم، مثل الصحافي هشام المنصوري، وحجب بعض المواقع. كما توقف عند خلاصات الفريق الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، مسجلا أن الأجهزة الأمنية تلجأ في بعض الحالات إلى اعتقال الأفراد دون صدور إذن من النيابة العامة.

ورغم فتح التحقيق من قبل السلطات في بعض حالات التعذيب، إلا أن السلطات، يقول التقرير، لم تصدر عقوبات في حق المتهمين، بل إن بعض المشتكين أدينوا بتهم تقديم شكايات كاذبة بالتعرض للتعذيب، مثل الناشطة الحقوقية وفاء شرف، التي تقضي عقوبة حبسية بسنتين، بتهمة تقديم شكاية حول تعرضها للتعذيب من قبل مجهولين.

ولم يسجل التقرير الأمريكي أي حالة اختفاء خلال السنة، موضحا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يواصل الجهود من أجل الكشف عن مصير ما تبقى من حالات مجهولي المصير، وتعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة، وإدماجهم في المجتمع.

وبخصوص القضاء، أكد أن تنصيص الدستور على استقلال السلطة القضائية غير كاف، وأن بعض الأحكام تنعدم فيها الاستقلالية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا تتعلق بالأمن القومي.

واستعرض التقرير بعض حالات الاعتقال التعسفي، من خلال تكرار حالات اعتقال أشخاص من قبل قوات الأمن واقتيادهم إلى مراكز الشرطة والاستماع إليهم لساعات، قبل إخلاء سبيلهم دون متابعة، مشيرا في هذا الصدد إلى تعرض مهاجرين سريين، تم اقتيادهم إلى الحدود، دون معرفة سبب الاعتقال.

وبخصوص العفو، أوضح التقرير أن الملك يواصل إصدار قرارات العفو، وتخفيض العقوبات الحبسية لفائدة السجناء، إذ استفاد في السنة الماضية حوالي 4498 سجينا من العفو.

وبخصوص الاعتقال السياسي، أوضح التقرير أن القانون لا يعترف بوجود معتقل سياسي، موضحا أن الحكومة لا تعتبر المعتقلين في الصحراء سياسيين، بل أشخاص أدينوا في قضايا جنائية، في الوقت الذي يشير نشطاء في الحركة الأمازيغية والحقوقية إلى وجود حالات اعتقال، بسبب أنشطتهم السياسية.

وأكد التقرير أن الحق في المعلومة، غير مضمون، رغم إقرار الدستور بهذا الحق، لأن السلطات لم تضع بعد الآليات القانونية لذلك، مسجلا أن الحكومة لا تضمن دائما الولوج إلى المعلومة الرسمية أمام المواطنين.

برحو بوزياني

مع الناس

د. عادل بن حمزة

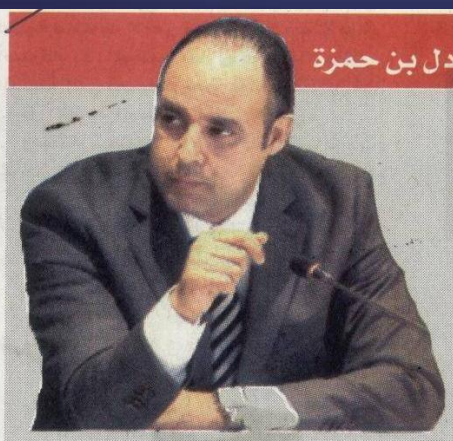

حقوق الإنسان بالمغرب..في إنتظار مصالحة جديدة!

23/01/12

عندما خطى المغرب خطوة مهمة نحو الحقيقة والمصالحة لطي مرحلة سوداء من إنتهاك الحقوق السياسية والمدنية، بارك الجميع -في الداخل والخارج- هذه الخطوة، والتي عدت حالة نادرة في بلدان الجنوب إذا ما استثنينا تجربة جنوب إفريقيا، بالطبع كانت هناك ملاحظات عن حدود الحقيقة والضمانات التي يجب تقديمها حتى لا يتكرر ما حصل، والحديث عن الضمانات احتل حيزا واسعا من النقاش في تلك المرحلة، بل كانت سلاحا مدمرا في يد الأصوات التي رأت في هيئة الإنصاف والمصالحة، فكرة نبيلة، لكنها في الواقع لا تعدو كونها عملية "بروبغندا"، تهدف إلى تسويق نظام ما بعد الراحل الحسن الثاني.

ومع ذلك، ورغم الأصوات التي إرتفعت للتشكيك في النوايا، نجحت بلادنا في التقدم خطوات كبيرة إلى الأمام، وتحسنت وضعية المغرب في التقارير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان، وإستطاع المغرب أيضا تغيير الإطار القانون للمجلس الوطني لحقوق الإنسان،و أن إنتهاكات حقوق الإنسان إن حدثت فهي لا تعبر عن توجه للدولة، بل مجرد ممارسات معزولة، حيث يمكن القول جملة:بأن المغرب "تحسن سلوكه" عند التعاطي مع هذا الملف، لكن -وهذه لكن تجب ما قبلها- فجأة، وبدون مقدمات، ورغم تعزيز المسار الحقوقي لبلادنا بدستور جديد أعطى ضمانات دستورية قوية لممارسة الحريات، ورغم أنه أصبحت في بلادنا وزارة للعدل والحريات، فإن أساليب الماضي بدأت تعود تدريجيا، لتشكل "سياسة عمومية" جديدة في إبداع التضييق على الحريات، بشكل يعيد إلى الأذهان ممارسات كانت سائدة في كل من تونس ومصر قبل الإنتفاضات الشعبية التي عرفتها.

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان وفي آخر بياناتها، نددت" بشدة التضييق والمنع الذي يطال منظمات وطنية لها شرعية قانونية و خاصة منها : الهيئة المغربية لحقوق الإنسان التي تم منعها من نشاط مرخص بمركز التكوينات التابع لوزارة التربية الوطنية وشبيبة النهج الديمقراطي التي تم منعها من عقد مؤتمرها الوطني ، و التضييق الواضح ضد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وفروعها عبر التراب الوطني" حيث اعتبرت ذلك " خرقا للمواثيق الدولية و قانون الحريات العامة المغربي الذي يقر الحق في التجمع و التنظيم"، وقبل يومين تعرضت الفقرة الرابعة من الفصل 24 من الدستور لمجزرة حقيقية، هذه الفقرة تنص بالحرف على (حرية التنقل عبر التراب الوطني والاستقرار فيه، والخروج منه، والعودة إليه، مضمونة للجميع وفق القانون)، حيث قدم عليها عدد من العمال في مختلف أقاليم المملكة بلاغا لرئيس الحكومة!.

هل الأمر يتعلق فعلا بإنتكاسة في تعاطي الدولة مع مولف حقوق الإنسان؟ أم أن الامر لا يتجاوز كونه لحظات توتر عابرة، لها خلفيات سياسية وأمنية أكثر منها تراجع القناعة بأهمية حقوق الإنسان، والتزامات المغرب الدولية ذات الصلة، والاي تسمو بحكم الدستور عن التشريعات الوطنية، بالأحرى مجرد بلاغ لرئيس الحكومة؟

ما يجب أن يفهمه من يوجدون في غرف عمليات تدبيرهذه الملفات، أن جلسات الإستماع التي نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة، ليست مناسبة وطنية يتم إعادة تنظيمها بالتداول بين الأجيال...ولا هي في وارد أن تحتمل منطق كرة القدم في لعب شوط ثاني، بل هي كإستعراضات قدماء المحاربين، سنة بعد أخرى يقل عددهم وليس العكس، فالمفروض أننا نتطور في التعاطي مع الحقوق والحريات، وليس العكس، وعليهم الإنتباه إلى أن نفس المياه، لا تجري تحت الجسر مرتين

benhamza75@gmail.com

LIBÉRATION **SAM/DIM** 16-17 AVRIL 2016

Pour une charte de la responsabilité environnementale au sein des établissements scolaires

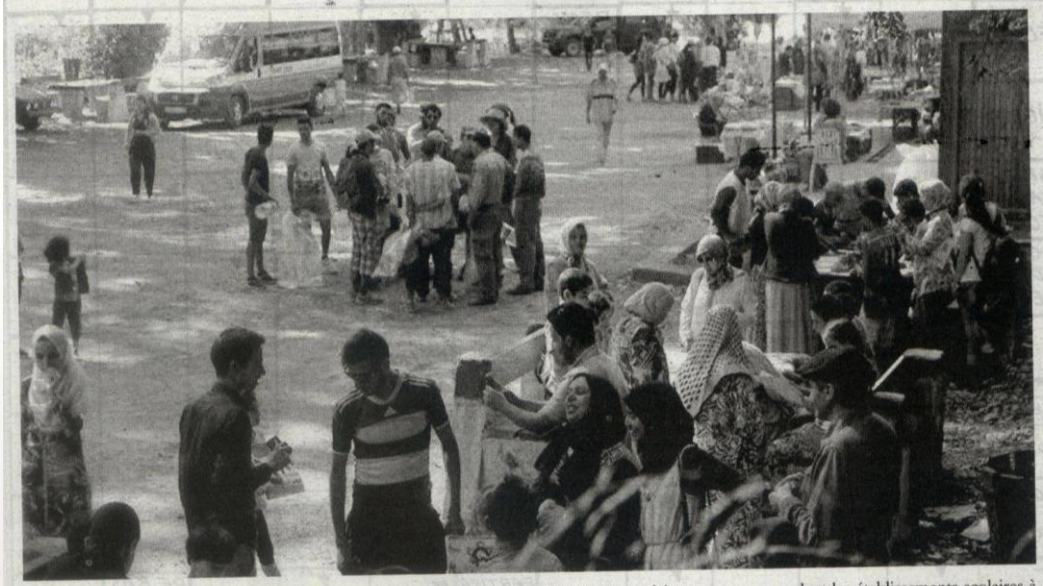

L'Académie régionale d'éducation et de formation de Rabat-Salé-Kénitra et la Commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra ont organisé récemment à Rabat, une rencontre régionale au profit des encadrants des clubs "environnement" au sein des établissements scolaires de la région sous le thème "L'eau, un droit et une ressource à préserver pour les générations futures".

> Une rencontre régionale à Rabat sur les changements climatiques

Cette rencontre, organisée à l'occasion de la Journée internationale de l'eau, vise à accompagner le Maroc à organiser la Conférence de l'ONU sur les changements climatiques (COP22) et à sensibiliser les établissements scolaires et les encadrants des clubs "environnement" à l'importance de la problématique des changements climatiques et ses effets sur la qualité de vie, rapporte la MAP.

Cette manifestation, encadrée par des experts, des spécialistes et des universitaires, a également pour objectif de faire participer les élèves des directions régionales de Rabat, Salé, Skhirat, Témara, Khmissat, Kénitra, Sidi Slimane et Sidi Kacem pour mettre en place une charte de la responsabilité environnementale au sein des établissements scolaires.

Dans une allocution à cette occasion, le directeur de l'Académie régionale de l'éducation et de la formation (AREF) de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër, Mohamed Aderdour, a relevé l'importance de cette rencontre régionale qui vise à promouvoir l'éducation environnementale et à renforcer la sensibilisation et la prise de conscience des questions de l'environnement et du développement durable dans la région.

M. Aderdour a noté que cette rencontre se tient dans le cadre de la mise en œuvre de la convention de partenariat signée entre la Fondation Mohammed VI pour la protection de l'environnement et l'Unesco.

Le responsable a indiqué que l'Académie, à travers cette journée d'étude régionale, veille à créer des clubs "environnement" au sein des établissements scolaires afin d'activer le rôle de la sensibilisation et l'éducation pour garantir le passage vers une économie verte et solidaire qui respecte les systèmes écologiques naturels, appelant les établissements scolaires à participer aux activités régionales sur les changements climatiques.

De son côté, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, Abdelkader Azria, a présenté les mesures prises par la commission, en collaboration avec les présidents des Universités Mohammed V, l'Université internationale de Rabat et l'Université Ibn Tofail de Kénitra, afin de mettre en place un programme pour la mobilisation et la sensibilisation sur l'importance de la COP22, prévue en novembre prochain à Marrakech, relevant le rôle des clubs "environnement" dans la sensibilisation des jeunes.

Il a fait savoir qu'il a été proposé, dans ce cadre, le lancement d'un prix pour les jeunes sur le climat, comprenant soit un film documentaire, des articles ou des photos sur la situation de l'environnement dans la région.

Par ailleurs, M. Azria a mis l'accent sur la nécessité d'adhérer à la coalition, créée récemment, avec 600 associations adhérentes.

L'opinion
www.lopinion.ma

7ème édition du festival du théâtre hassani de Dakhla

Le prolongement africain

17941/12

Le coup d'envoi de la 7è édition du festival du théâtre hassani de Dakhla a été donné, jeudi à Dakhla, sous le thème "Le théâtre hassani et la constitutionnalisation du hassani".

Cette édition, organisée par l'association Anfas de théâtre et de la culture, en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le ministère de la Culture avec le soutien des autorités locales et des conseils élus dans la région de Dakhla-Oued Eddahab, sera marquée par l'ouverture sur la culture mauritanienne.

Cette édition a choisi le retour à la tente avec sa dimension symbolique et culturelle, avec la mise en place de trois tentes, dont une pour la Mauritanie.

Dans une allocution à l'ouverture du festival, le président de l'association Anfas de théâtre et de la culture, Salem Bilal, a indiqué que cette manifestation culturelle sera marquée par des activités artistiques et culturelles, ainsi que des représentations théâtrales.

Pour sa part, le directeur du festival, Toufik Charaf Eddine, a noté que cette édition connaitra la participation de plusieurs troupes théâtrales hassani connues, qui seront en lice pour remporter les Prix de ce Festival, soulignant que le programme prévoir la tenue d'une conférence sous le thème "le théâtre hassani et le prolongement africain".

Le Festival de Dakhla se caractérise par la présentation et l'étude du patrimoine hassani, de ses caractéristiques et de ses spécificités et constitue une occasion d'aborder le théâtre hassani, l'un des composantes de la culture marocaine diversifiée et un pilier fondamental pour la constitutionnalisation de la culture hassani.

Cette initiative, qui s'inscrit dans le cadre de la valorisation de la culture hassani et la constitutionnalisation de cette langue, constitue un espace de rencontres et de débat entre les hommes de théâtre, les journalistes et les professeurs spécialistes du Maroc et de l'étranger.